مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (5) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (5) 2010

الفساد – أشكاله، أسبابه، نتائجه

الدكتور يوسف محمود*
الدكتور محمد الخلف**
كمال محمود فرحة***

(تاريخ الإيداع 21 / 9 / 2010. قُبِل للنشر في 28 / 12 / 2010)

□ ملخّص □

تعاني جميع الدول (متقدمة ونامية) على حدٍ سواء من ظاهرة الفساد، وإن اختلف حجمها وآثارها، تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، ومدى تطور مجتمعاتها والدرجة التي وصلت إليها في الأخذ بمبدأ سيادة القانون، والمتتبع لهذا الموضوع يقر بوجوده في كل زمان ومكان، إلا أن نطاقه اتسع في السنوات الأخيرة خصوصاً في الدول النامية التي نلاحظ في بعضها آثاره المدمرة على المجتمع بكامله – مما دفع الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية وطرق علاجه نظراً لآثاره السلبية على مختلف جوانب التنمية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)؛ فظهرت العديد من الدراسات التي اتخذت منه عنواناً لها قدم فيها الباحثون عرضاً لصوره ومظاهره، وتحليلاً لهذه الظاهرة في محاولة جادة وصادقة من جانبهم لكشفها وتعريتها والدعوة لمكافحتها والحد من انتشارها، خاصة وأنها تحولت من ظاهرة محلية إلى ظاهرة عالمية تستوجب التعاون الدولي (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، رجال أعمال، وسائل الإعلام المختلفة، القطاع الخاص) لمواجهتها، ووضع استراتيجيات يتم تحديثها باستمرار لضمان مواجهة المشكلات الناجمة عن كل صورها المعاصرة، ولم تقتصر هذه الجهود على الدول المتقدمة ، وإنما شملت أيضاً الدول النامية المتأثرة الأكبر بهذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الفساد، سيادة القانون، الشفافية

* استاذ مساعد – قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** مدرس– قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه) – العلاقات الاقتصادية الدولية – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (32) العدد (5) 2010
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (32) No. (5) 2010

Corruption and its Effects on Developing

Dr. Mahmoud Youssef [*]
Dr. Al Khalaf Mouhammad[**]
Kamal Farha[***]

(Received 21 / 9 / 2010. Accepted 28 / 12 / 2010)

□ ABSTRACT □

All countries (progressive and developing) are suffering from corruption, in spite of the differences between its economical, political and social regulations, and the degree of its societies development in working with law dominion principle.

Who follows this subject admits its existence in every time and every place, but its area became wider in recent years especially in developing countries, which we recognize the withering effects on the whole society. This led the researchers to study its reasons and effects and how we can treat its bad effects, so a large number of researches about Corruption has been performed aiming at analyzing this phenomenon, tackling it and decreasing it, especially because it became an international phenomenon, and this needs international cooperation to face it, and put strategies to tackle this issue, and these strategies should be always updated and developed, so that we can face its recent problems. The efforts exerted to face this problem are not confined in the on progressive countries, but the developing countries are involved as well for these developing countries are the most influenced by this phenomenon.

Key words: Corruption, Law dominion, Translucence.

[*] **Associate Professor, Department of Economics and Planning, Tishreen Univeresity, Lattakia, Syria .**
**** Assistant Professor, Department of Economics and Planning, Tishreen Univeresity, Lattakia , Syria.**
***** Postgraduate Sudent, Department of Economics and planning, Faculy of Economics, Tishreen University, Latatakia, Syria.**

مقدمة:

الفساد ظاهرة عالمية تاريخية، وهو يعد من الأمراض الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الخطيرة التي لها انعكاسات سلبية مؤثرة على مختلف نواحي الحياة، وبالتالي عرقلة عملية التنمية بأشكالها المختلفة، فالفساد من الأمراض التي كلما كبر حجمها كلما ازداد مفعولها وانعكس تأثيرها بشكل مضطرد على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، وكذلك يؤثر على الموارد البشرية من حيث انخفاض الإنتاجية و زيادة البطالة وهدر الإمكانات و الجهود و إحباط الإبداع و الابتكار وزيادة حدة التفاوت في توزيع الثروة.

أهمية البحث وأهدافه:

نظراً لخطورة آثار الفساد وتبعاته فقد ارتأينا دراسة هذا الموضوع، ذلك أن انتشار هذا الداء واستشرائه في أمة من الأمم يعنى تدهور اقتصادياتها ومجتمعها من خلال تدمير منظومة القيم التي تربط أبناءه بعضهم ببعض، ونشر قيم المصلحة الشخصية والأنانية مما يقود لتدميره من الداخل، ليس هذا فحسب بل وتقويضه سياسياً وما يتبع ذلك من فوضى ومفاسد لا تحمد عقباها.

وقد هدفنا من وراء هذا البحث إلى:

- الوصول إلى تعريف شامل لظاهرة الفساد.
- التطرق إلى أنواع الفساد.
- تحديد مظاهر الفساد.
- تحديد أسباب الفساد، والآثار الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية المدمرة له في المجتمعات التي تجذر فيها.
- إلقاء الضوء على الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة ومن ثم استراتيجية الحد من تناميه.
- وأخيراً تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد في الحد من تنامي هذه الظاهرة والتخفيف إلى حد بعيد من حدتها.

منهجية البحث:

يقوم هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي اعتماداً على المصادر والأبحاث المتخصصة في هذا الموضوع، معتمدين على بعض الأرقام الإحصائية كدعم للموضوع.

تساؤلات البحث:

1- لا يوجد أي منعكسات اقتصادية لظاهرة الفساد.

2- لا يوجد أي منعكسات اجتماعية لظاهرة الفساد.

3- لا يوجد أي منعكسات سياسية لظاهرة الفساد.

4- لا يوجد فرق بحجم ظاهرة الفساد بين الدول باختلاف أنظمتها.

5- لا دور للقطاع الخاص في تفشي ظاهرة الفساد في المجتمعات.

قبل البدء بتشخيص الظاهرة و دراسة أسبابها و آثارها لا بد لنا من تعريفها:

تعريف الفساد:

الفساد لغةً: الفساد في اللغة نقيض الصلاح يعني التلف والعطب والاضطراب والخلل، وجاء في مختار القاموس فسد، فساداً ضد صلح، فهو فاسد، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح.

الفساد مصطلحاً:

عرفته بعض المنظمات والمؤسسات الدولية كما يلي:

_ تعريف منظمة الشفافية العالمية لظاهرة الفساد هو: "إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية" وليس المقصود بكلمة شخصية الشخص المسيء بذاته فقط، بل تتعداه إلى كل شخص يستفيد من الشخص المفسد، والفساد حسب الرأي السابق يشمل كل أنواع السلطة التي تقوي الفساد وتساعد وتساهم على انتشاره وحمايته.

_ أما البنك الدولي فقد عرف الفساد على النحو التالي: "استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص " ونلاحظ أن هذا التعريف على الرغم من عموميته، يحاول أن يوحي باقتصار الفساد على القطاع العام وبالتالي الإيحاء أن القطاع العام والاقتصاد الموجه هو سبب الفساد في العالم أجمع وخاصة في الدول النامية، وهذا التعريف نابع من مفاهيم ليبرالية مما يوحي بأنه جزء من مخطط تقوم به هذه المؤسسات لإعادة تنظيم العالم في إطار الليبرالية الجديدة، وهذا ما تأكد عند طرح البنك لحلوله القادرة على القضاء على الفساد المتمثلة بالخصخصة وتحرير التجارة، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي السياسية ورفع الدعم، وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في الحياة الاقتصادية و السياسية .

_ أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003 فقد عرفته: بأنه الرشوة بجميع وجوهها، والاختلاسات قي القطاعين العام والخاص، و المتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، و الإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية، وإخفاء الممتلكات المتأتية من الفساد، وإعاقة سير العدالة، زيادة على المشاركة والشروع بكل ما ذكر .[1]

_ هناك من عرف الفساد على "أنه انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين الحكوميين"، و نلاحظ أن هذا التعريف يركز على الجانب الأخلاقي والاجتماعي، ويرى بأن الفساد هو عبارة عن البعد عن الأخلاقيات المتعارف عليها اجتماعيا من قبل الموظفين الحكوميين الذين يتخذون قرارات مرتبطة بالموارد البشرية والمالية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكننا أن نعتبر هذا التعريف غير كامل بسبب اقتصاره على موظفي القطاع العام كمرتكبين لظاهرة الفساد من ناحية، وكذلك لأن بعض الأخلاقيات قد تكون مرفوضة في مجتمع معين و لكنها مقبولة في مجتمع آخر .

_ و في النهاية يمكننا تعريف الفساد بأنه: " الاستغلال المشروع و غير المشروع للأنظمة و القوانين من قبل موظفي القطاع العام أو الخاص أو من قبل أي مواطن بغية الحصول على المكاسب المالية و العينية لشخصه أولغيره ممن تربطه بهم مصلحة".

فهو ظاهرة غير مرتبطة بنظام اقتصادي معين ولا بنوعية الملكية ولا بدين ولا إقليم و لا بنوع الوظيفة ولا بإطار فترة زمنية معينة ولا بقومية ولابنهج و لا بايديولوجيا، وهي غير مبررة لأي كان، مسؤول ، رجل دين، غني، فقير، مواطن، غريب، عالم، جاهل ، أنثى، ذكر.

أنواع الفساد:

_ يمكن تصنيف الفساد من حيث حجم انتشاره إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

1) عرضي (فردي): قد يكون الفساد أحياناً حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين، أو مؤقتاًَ وليس منتظماً.

2) مؤسسي: وفي حالات أخرى يكون الفساد موجوداً في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى ، وذلك كوجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة، ويكثر الفساد في القطاعات التي يسهل جني الريع منها ،حيث يسود الضعف في النظام وتضعف الرقابة والتنظيم في هذه القطاعات .

3) منتظم: وفي أحيان أخرى يصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته وهذا ما يقصده بالفساد المنتظم أو الممتد، وهذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وله ملامح تميزه عن غيره :

* أنه متجسد في بيئات ثقافية واجتماعية معينه.
* يميل إلى أن يكون احتكارياً.
* أنه منظم ويصعب تجنبه .[2].

وهكذا نرى أن للفساد أشكالاً كثيرة، فقد يكون فردياً أو مؤسسياً أو منتظماً، وقد يكون الفساد مؤقتاً أو في مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره. وأن أخطر هذه الأنواع هو الفساد المنتظم حين يتخلل الفساد المجتمع كاملاً ويصبح ظاهرة يعاني منها هذا المجتمع.

_ كذلك يمكننا تقسيم الفساد من حيث الحجم إلى الفساد الكبير والفساد الصغير.

فالفساد الصغير: ويكون فردياً أو حتى متسلسلاً ولكنه ضمن نطاق محدد، والمبالغ المحصلة منه ضئيلة وهناك من يعتبره نوعاً من إعادة توزيع الدخل و هذا تبرير فاسد.

والفساد الكبير: وذلك من حيث المستوى الوظيفي للذي يقوم بالفساد ومدى حجم المبالغ الفاسدة ومدى انغماسه في المجتمع، و الفساد الكبير يكون له مستوى عالٍ و ذو عوائد كبيرة وله انعكاسات كثيرة وخطيرة، وهذا النوع من الفساد يحول جزءاً كبيراً من الفائض الاقتصادي إلى مكتنزات وأموال تهرب إلى الخارج، ويستحوذ على حوالي 80%من مدخلات الفساد فيما يمارسه القلة.

_ و يمكننا تقسيم الفساد حسب الحيز الجغرافي للفساد إلى:

الفساد المحلي: الذي يكون ضمن النطاق الجغرافي للبلد.

الفساد العالمي: بحيث إن الفساد يأخذ طابع العالمية دعماً لما يسمى بظاهرة العولمة وقد تكون مؤسسات و منظمات دولية مساعدة على هذا النوع من الفساد و كذلك زاد هذا النوع بعد سيطرة القطب الواحد وظهور المافيات العالمية، وقد يكون هناك مافيات محلية في دولة ما مرتبطة بهذه المافيات، وتشكيل ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسيات أسلوب من أساليب دعم الفساد، وبهذا فإن ضمن هذا النوع من الفساد يكون هناك منظمات داعمة و مساعدة للفساد ممتدة في أكثر من دولة .[3].

_ كما يمكننا تقسيم الفساد إلى :الفساد الاقتصادي و الفساد السياسي والفساد الأخلاقي والفساد الثقافي.

بعض مظاهر الفساد:

هناك الكثير من المظاهر المادية و المعنوية التي تدل على انتشار ظاهرة الفساد و من هذه المظاهر:

- الرشوة: من أكثر الممارسات الفاسدة انتشاراً في أيامنا هذه ، بحيث تؤدى من قبل الكثيرين من صغار الموظفين ، وعامة المواطنين مقابل أعمال إدارية أو تواقيع ، أو تسهيل معاملات أو تمريرها كالقروض أو الإعفاء من الضرائب و الرسوم أو تخفيضها (كموظفي الجمارك و المالية)، حيث يضطر المواطن لأن يدفع المال بسبب الضغط الإداري الممارس عليه من قبل الموظف المعني بالقضية، و إعاقة عمله و تأخيره لهذا العمل، و عرقلة معاملته و التي تكون غالباً قانونية، و هنا قد يظن البعض أن الفساد الممارس بالضرائب أوالرسوم الجمركية هو عبارة عن بخشيش و لكن في الواقع هو عبارة عن سرقة موصوفة لأموال الدولة عن طريق تقليل العائدات والإيرادات، وللمواطن عن طريق ارتفاع أسعار المنتجات، وفرض المزيد من الضرائب لتأدية الالتزامات، وهو فساد مساهم به من قبل الموظف والتاجر أوالمكلف وبحسب تقدير بعض الدراسات أن قيمة الرشوة تبلغ في العالم ما يوازي التريليون دولار أمريكي سنوياً .
- الواسطة أو المحسوبية: هي كل تدخل غير مشروع في إنجاز أمر أو تحقيق غاية بشكل غير قانوني أوأخلاقي أو بشكل يتجاوز أسس العمل و قوانينه، وتعد هذه من أخطر أنواع الفساد لكونها غير مرئية أو محسوسة ويصعب إثباتها بأدلة و براهين، فالرشوة يمكن ضبطها علناً من خلال تطبيق من أين لك هذا .
- المحاباة الإدارية: بعامل الصداقة و المحسوبية والقرابة والمصلحة وتبادل المنافع والالتفاف على القوانين والأنظمة.
- التهريب: التهريب يعد نوعاً خطيراً من الفساد سواء أكان بعلم الجهات المسؤولة وتحت حمايتها أم بتجاوز الأنظمة و القوانين بالقوة أم الإرهاب و مواجهة السلطة المسؤولة إن اقتضت الضرورة ذلك، وقد يتناول التهريب سلعاً ذات خطر على الأمن كالأسلحة التي تستخدم أحياناً من قوى إرهابية تابعة لدول أخرى، أو المخدرات أوالبشر، كذلك يندرج ضمن هذا الإطار تهريب الأموال التي حصلوا عليها بطريقة غير قانونية لاستثمارها أو وضعها في بنوك البلدان الغربية خوفاً من استرجاعها مع مرور الزمن .
- الفساد في التعيين الوظيفي: بحيث تستند الوظائف الهامة إلى عناصر غير كفوءة ولا تمتلك المواصفات والمؤهلات التي تناسب المنصب الذي تعين به مقابل مبالغ مالية أو هدايا عينية أوبسبب الولاء السياسي أو المذهبي أو العرقي أو المصلحي و لهذا النوع من الفساد نتائج كارثية و خطيرة تزداد كلما ازداد هذا النوع من الفساد .
- هدر المال العام: و يتمثل في الاستغلال العيني باستعمال السيارات والتجهيزات و المواد العامة في مصالح خاصة، وتسخير المرؤوسين للمصالح الشخصية وصرف المكافآت لمن لا يستحقها، وتبذير الأموال في الأماكن غير المنتجة كتأثيث المكاتب الفخمة، وكذلك يمكن تضمين المبالغ المختلسة من قبل لجان الشراء تحت هذا البند .
- الاختلاس: أو ما يعرف بسرقة المال العام من دون وجه حق والتصرف فيه لتحقيق مصالح شخصية.
- التهرب الضريبي: ويقوم هنا رجال الأعمال الفاسدين بدفع الرشوة للمسؤولين والموظفين الحكوميين بغية الحصول على تخفيض ضريبي كبير أو عدم دفع أية أموال.
- الاحتكار: كإعطاء الامتيازات ذات المردود الكبير بشكل حصري أو اتفاق المنتجين أو المستوردين لسلع معينة على منع الآخرين من دخول هذا المجال و الاتفاق على صيغ معينة فيما بينهم من أجل السيطرة على السوق، أو احتكار فئة معينة للمناقصات و الإدخالات في دولة معينة.
- التقاعس في أداء المهام الملقاة من اجل تسخير هذا التقاعس للمصالح الخاصة ، مثل المدرس الذي يتقاعس في أدائه من أجل اجبار الطلاب على أخذ الدروس الخصوصية ، أو الطبيب الذي يعمل كسمسار للمشافي.

- التزوير: و هنا يتم تزوير بيانات أو أرقام أو حتى شهادات عليا و ما ينجم عن هذا التزوير من نتائج سلبية على مجمل مجالات التنمية.

الواقع أن مظاهر الفساد متعددة ومتداخلة، وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعض المظاهر الأخرى.

النتائج والمناقشة:

هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى انتشار و تفشي ظاهرة الفساد، أبرزها:

أولاً- الأسباب الاجتماعية:

مردها التنشئة السلبية غير الصحيحة وغير العلمية، سواء عن طريق الأسرة أو المنشآت التعليمية أو المجتمع أو الإعلام أو الذين يدَعون العمل الديني من أجل التجارة أو التفريق أو عن طريقهم جميعاً، حيث تشكل قيماً وأعرافاً تعتبر أساس سلوك الفرد في المجتمع بشكل عام وفي المجال الوظيفي بشكل خاص، فللتربية دور أساسي في مدى الالتزام بالقواعد الأخلاقية والقانونية في ممارسة الوظيفة سواء بشكل سلبي أو بشكل إيجابي، فالمجتمعات التي تستند وترتكز ثقافتها على سيادة الولاءات الأسرية أو الالتزامات الإقليمية والقبلية، يكثر فيها الانحراف عن القواعد والنصوص لا من أجل المكاسب الشخصية فقط، بل من أجل الأقارب من الأسرة و القبيلة والعشيرة، وتزداد آثار هذه الولاءات في ظل غياب أو قصور الركائز الثقافية والتعليمية عن إدراك هذه الأمراض الاجتماعية وتسليط الضوء عليها ومحاربتها، والتوجيه الإنساني نحو الولاء للوطن و للأمة، والعمل بهذا الولاء كاستراتيجيَّة أساسية، وهدف يعلو فوق كل الغايات والمتطلبات الأخرى .

كذلك يلعب الافتقار أو سوء أداء المؤسسات المناط بها التوجيه والتوعية على اختلاف أنواعها، فكرية، سياسية، حزبية، دينية، أسرية دوراً كبيراً في تكريس الأسباب المؤدية إلى ظهور الفساد.

ثانياً- أسباب الاقتصادية:

تلعب أسباب اقتصادية عديدة دوراً هاماً في انتشار وتجسيد الفساد ومن أهمها:

- ضعف الرواتب والأجور مقارنة مع تكاليف المعيشة، فالأجور المدروسة بدقة و واقعية بحيث تتناسب مع تكاليف المعيشة تمثل ركناً أساسياً وهاماً في الاستقرار المعاشي والنفسي للعامل أوالموظف، وبالتالي تساهم في إبعادهم عن الانخراط في ظاهرة الفساد.
- عدم اعتماد سياسات مناسبة في مجالات الاستثمار مبنية على دراسات جدوى اقتصادية صحيحة وواقعية، مما يمنع الإدارة في الجهاز الحكومي أو في المؤسسات من تأمين الكتلة النقدية للقيام بكفاية الأجور.
- عدم اللجوء إلى سياسات التدريب والتأهيل المناسبة للارتقاء بمؤهلات و كفاءة العناصر الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج .
- عدم وضع أنظمة حوافز و مكافآت مدروسة و عادلة ومرتبطة بتحقيق الأهداف والتي لها دورٌ بارزٌ في تحقيق النظام و القانون.[4]

وهنا لا بد من التذكير باستخدام سياسات الثواب والعقاب والبعد عن الإنسانية والعواطف التي يجب أن تستثمر في الجوانب الحياتية وليس في جانب التقييم الوظيفي هذا الجانب الذي هناك ضآلة كبيرة في تطبيقه، و كذلك يلعب

الفقر وسوء توزيع الثروة، و ضعف وجود الطبقة الوسطى دوراً مهماً في تفشي ظاهرة الفساد وكذلك يتناسب تفشي ظاهرة الفساد طرداً مع انتشار ظاهرة البطالة .

ثالثاً– أسباب الإدارية:

يلعب سوء الأداء الإداري دوراً كبيراً في انتشار ظاهرة الفساد سواء من حيث عدم تناسب القوانين والأنظمة مع معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي أو من حيث عدم توافر الكوادر المدربة والمؤهلة والقادرة على إدارة شؤون البلد بكفاءة وإنتاجية، وعدم استخدامها بالشكل الأمثل في حال توافرها وفيما يلي نبين بعض الأمور التي تتعلق بالإدارة والتي تؤدي إلى ظهور الفساد و تفشيه في حال عدم إصلاح هذه الأمور و منها:

- تعقد القوانين وصعوبة فهمها، بحيث أن إنجاز بعض المعاملات يحتاج إلى الكثير من الورقيات والتواقيع المرتبطة ببعضها، الأمر الذي يستغرق فيه المواطن الكثير من الوقت، بالإضافة إلى صعوبة فهم القوانين وجهله بها ما يدفعه للجوء إلى الأساليب غير القانونية، ويعطي المبرر للموظف من أجل طلب الرشوة أو عرقلة تنفيذ الطلب في حال عدم إعطائه الرشوة.
- ضعف الأجهزة التفتيشية والرقابية على الرغم من تعدد هذه الأجهزة، وكبر عدد الأفراد الذين يعملون فيها، وإعطاء صبغة عدائية لدور هذه الأجهزة بدل من صفة المتابعة والتوجيه والتي تمثل الرقابة الجيدة والفاعلة، وكذلك عدم الدقة في اختيار العناصر العاملة ضمن الأجهزة الرقابية حسب المواصفات الشخصية والتوصيف الوظيفي .
- غياب المعايير الموضوعية لانتقاء العاملين في الإدارات أو المؤسسات أو في الوظائف العليا؛ بحيث يكون معظم التوظيف بعيداً عن التوصيف الوظيفي الدقيق والمناسب لشغل الوظيفة المعنية، وإنما يكون التعيين على أساس الولاء بمختلف أنواعه و المحسوبية و الرشوة .
- ضعف الدور الإعلامي وضعف الأداء الاجتماعي في التوجيه نحو حجم ظاهرة الفساد ونحو الآثار الناجمة عنه والتي تسيء إلى الوطن والمواطن، وكذلك من ناحية تسليط الضوء على العناصر الفاسدة والمفسدة وفضحها .
- ضعف أداء الجهاز القضائي من حيث الروتين الصعب الذي يؤثر على فاعليته أو من حيث عدم وجود الكوادر القادرة والمهيأة للتصدي إلى الفساد عبر القضايا التي ترفع لهذا الجهاز.
- عدم وجود سياسات علنية و قوانين شفافة لمكافحة الفساد والمفسدين، وانخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمة الفساد.

وهنا لا بد من التنبيه إلى وجود الكثير من الدول الامبريالية التي تتبنى فساد وإفساد المواطنين في الدول النامية وبشكل خاص في دول المنطقة العربية من أجل تحرير الأسواق وفرض النظام النيو ليبرالي الذي يحقق مصالحها منطلقة من ما يسمى بمصطلح العولمة والذي أصبح أحد أهم أركانه عولمة الفساد .

الآثار الناجمة عن ظاهرة الفساد:

يؤدي الفساد إلى آثار سلبية على مختلف مجالات الحياة وعلى مختلف نواحي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية والسياسية.

- **المنعكسات الاقتصادية:**

إن للفساد تأثيرات اقتصادية كبيرة حسب حجم الظاهرة ومدى انتشارها في مجتمع من المجتمعات، وتتجلى أهمها فيما يلي:

_ العلاقة بين الفساد و العدالة: فهذه العلاقة على طرفي نقيض فكلما تفشى الفساد انحسرت العدالة و العكس صحيح ، فالفساد يحول الموارد من الفقراء إلى الأغنياء، الأمر الذي يوسع الفجوة بين هذه النخبة و بقية أفراد المجتمع من جراء الرشوة والاختلاسات والمكاسب المادية غير المشروعة، وتجدر الإشارة إلى أن الفقر، في منظور التنمية الإنسانية، هو في الأساس قصور في القدرات الإنسانية، قصور في رأس المال البشرى الناجم عن ضعف التعليم والتدريب والرعاية الصحية، وقصور في رأس المال المجتمعي المتمثل في قلة الحيلة في ظل هيكل القوة القائم؛ هذه هي جذور الفقر، ومحددات دوامه.

وهنا نقول :

إن التهرب الضريبي يؤدي إلى خلل في العدالة الاجتماعية حيث إن من لا يدفع الضريبة يراكم الثروات على حساب الذين يؤدون الالتزامات، وبالتالي يصبح هناك خيارات كبيرة للمتهرب من دفع الضريبة على منافسة الملتزم بدفع الضريبة مما قد يعرضه مستقبلاً للخروج من السوق، وهنا يشعر الملتزمون بدفع الضريبة بالغبن، وأحياناً قد يضطرون للدخول في نفق التهرب الضريبي، فقد قدر حجم التهرب الضريبي في سورية بـ 200 مليارليرة سورية عام 2008.[5]

إن المنافسة غير المتكافئة تؤدي إلى خروج الكثير من الاستثمارات خارج العملية الإنتاجية وازدياد البطالة بالإضافة إلى أن التهرب الضريبي يؤدي إلى قلة الإيرادات المتوقعة مما يزيد العجز و بالتالي اللجوء إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي و ما يسببه هذا الاقتراض من تبعية سلبية، فإذا كان صانع السياسة المالية وضع حجم الإيرادات الحكومية، وخطط الحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية المخططة، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي، أو تمويل الإنفاق العام، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً، وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له، أو قد تضطر إلى فرض ضرائب جديدة تشكل ضغطاً ضريبياً شخصياً ترهق كاهل المجتمع وخاصة الفقراء الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التفاوت الطبقي.

هذه المنعكسات التي تلاحظ على معظم اقتصاديات الدول المصابة بداء الفساد، ومنها سورية، والتي قدر الباحثون الاقتصاديون حجم الفساد فيها عام 2008 بين 20% – 40% من الناتج المحلي الاجمالي.[6] وهذا ما أدى إلى تراجع موقع سورية في ترتيب الفساد حسب التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية إلى المرتبة 147 من أصل 180 دولة بنقاط قدرها 2.1 من مقياس بـ 10 نقاط (النقاط من 0 إلى 10 ويعد الرقم 10 قمة الشفافية والنزاهة).[7] وقد كشفت دراسة رسمية أعدتها هيئة تخطيط الدولة عام 2005 أن الاقتصاد السوري يعاني «اختلالات جوهرية» ستؤدي إلى نتائج خطرة على مختلف المستويات ، ما لم تُعالَج بطريقة «حاسمة وسريعة» من خلال عدد من الخطوات والقرارات، بينها «حسم خيار الإصلاح ومكافحة الفساد وزيادة الفاعلية الحكومية والانسجام بين الجهات المختلقة المسؤولة عن صنع القرار الاقتصادي»، وجاء في مسودة الدراسة، التي أجراها خبراء عرب وأجانب لصالح رئيس هيئة تخطيط الدولة آنذاك الدكتور عبد الله الدردري، أن الاقتصاد السوري يواجه

«عدداً من التحديات الرئيسة المتمثلة بتراجع معدلات النمو الاقتصادي واعتماد الاقتصاد على قطاعات ريعية كالنفط والزراعة وارتفاع مستويات البطالة وانخفاض كفاية الاستثمارات في شكل عام».

وتضمنت الدراسة، التي تقع في 120 صفحة، عرضاً لنقاط القوة والضعف في الاقتصاد السوري وتحديد التحديات والفرص المستقبلية مع ملاحظة وجود «اختلالات جوهرية» وان التشريعات والسياسات الكلية في السنوات الأربع الأخيرة لعبت «دوراً غير مشجع للنمو والاستثمار الأمثل للموارد والطاقات البشرية، ودوراً غير مركز نحو العدالة الاجتماعية نتيجة ضعف في إدارة السياسات الاقتصادية الكلية وعدم وضوح التوجهات الاقتصادية الإستراتيجية».

تراجع النمو الاقتصادي: ويأتي في مقدم التحديات «تراجع وتذبذب» النمو الاقتصادي خلال العقود الثلاثة المنصرمة من القرن الماضي والسنوات الأولى للألفية الثالثة، إذ بلغ معدل النمو 9.1 في المئة في السبعينات و0.98 في المئة في الثمانينات و8.45 في المئة بين 1990 و1996 وصولاً إلى انخفاضه إلى 2.37 في عام 2003، وعزت الدراسة أسباب هذا التراجع في الفترة الأخيرة إلى «ضعف كفاية المؤسسات العامة وانخفاض كفاية الاستثمار وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد والى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير مثل الإنفاق على الصحة والتعليم»، وبعدما أشارت الدراسة إلى انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي من 5.1 في المئة في عام 1993 إلى ناقص 0.2 في المئة في العام 2003، عندما وصلت قيمة الناتج الإجمالي إلى نحو عشرين بليون دولار، تحدثت عن «سبع سنوات ضائعة» تضمنت تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي بين 1997 و2003، قبل أن تشير إلى أن حجم الاستثمار الخاص تراجع من 12 في المئة من الناتج المحلي في العام 1991 ومن 15 في المئة في العام 1992 إلى ثمانية في المئة في العام 2003 بسبب «عدم توفر المناخ الاستثماري المشجع» لأن صدور قانون الاستثمار للعام 1991 لم يترافق مع مجموعة مستكلمة من الإصلاحات».

عدم جاذبية البيئة الاستثمارية: ولفتت الدراسة إلى أن دراسات البنك الدولي تعتبر البيئة الاستثمارية في سورية «غير جاذبة مقارنة بدول المنطقة» وأن ذلك لا يقتصر على الاستثمارات الأجنبية بل على الاستثمارات المحلية، وللدلالة على الركود الاقتصادي في البلاد، تشير الدراسة إلى أن معدلات الاستثمار إلى الناتج المحلي كانت 21 في المئة بين 1992 و1997 أي أنها زادت عن معدلات الادخار البالغة 17 في المئة، لكنها انقلبت بين عامي 1998 و2003 بحيث أن معدل الاستثمار بات 19 في المئة مقابل 24 في المئة كمعدل ادخار، قبل أن تشير الدراسة إلى «تدهور الإنتاجية الحدية» لرأس المال العام من 25 في المئة بين 1990 و1996 إلى 7 في المئة في السنوات السبع اللاحقة.

تحدي البطالة: وفي مقابل هذه الأرقام الاقتصادية المقلقة، كان مسار النمو السكاني يذهب في الاتجاه المعاكس، وعلى الرغم من تراجع معدل النمو السكاني من 3.4 في المئة في بداية التسعينات إلى 2.45 في السنوات الأربع الأخيرة، فهو لا يزال من «أعلى المعدلات في العالم» إضافة إلى أن معظم السكان هم دون سن الـ24، وتشير الدارسة الى: «تراجع وسطي معدل نمو المشتغلين من 5 في المئة بين 1991 و1996 إلى 1.1 في المئة في السنوات السبع الأخيرة»، وأن معدل الإنتاجية تراجع من 3.5 في المئة إلى 1.6 في المئة في الفترتين قيد الدارسة، لكن «الأخطر» في تراجع الإنتاجية حسب معدي الدراسة، هو تراجع المستوى التعليمي للمشتغلين، بحيث إنّ نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية يشكلون 66 في المئة من إجمال العاملين مقابل سبعة في المئة يحملون شهادات جامعية، وأشار الخبراء إلى أن عدد السكان في سن العمل بلغ 286 ألف شخص في السنوات الخمس الأولى من التسعينات، بينما كان الاقتصاد السوري قادراً على توفير 198 ألف فرصة عمل، مضيفين:»على النقيض من ذلك،

كانت الزيادة في سن العمل بين 1991 و2003 نحو 375 ألف فرصة لم يوفر منها سوى 214 ألفاً، مما يعني وجود 52 ألف عاطل عن العمل سنوياً»، مع توقع وصول معدل البطالة إلى 18 في المئة في العام 2010، وكان مدير المكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار نبيل سكر أشار إلى «تحد آخر» تمثل في أن 80 في المئة من العاطلين عن العمل هم في عمر يراوح بين 15 و24 سنة، علماً أن 26 في المئة من القوة العاملة تشتغل في القطاع العام وأن القوة العاملة تشكل 33 في المئة من عدد سكان سورية الذي يتجاوز 18 مليوناً.

انخفاض الإيرادات الضريبية: وإذ أشارت الدراسة إلى أن الإيرادات المحصلة من القطاع العام في الموازنة تبلغ 70 في المئة، بينها 45 في المئة إيرادات نفطية و9 في المئة ضرائب قطاع عام، تلفت إلى أن الإيرادات الضريبية منخفضة جداً قياساً بالدول المجاورة رغم ارتفاع معدلات الضريبة.

وتوضح أن الحصيلة الضريبية غير النفطية تبلغ في سورية 10.3 في المئة من الناتج المحلي مقابل 13 في المئة في لبنان و21 في المئة في تونس، قبل أن تشير إلى «تهرب القطاع الخاص من سداد الضريبة»، والى الفساد في هذا القطاع.

وإذا كان الإقرار بالواقع المقلق خطوة إيجابية في الخطاب الرسمي السوري، فإن الدراسة تقدم مقترحات جريئة تتضمن اقتراح «معالجة جذرية ومدروسة بدقة» بمساهمة أوسع شرائح ممكنة من المجتمع وإطلاق «حوار واسع» وصولاً إلى تحقيق «استقرار في النمو الاقتصادي» بما يساهم في «تعافي المجتمع وقيام علاقات صحية تضمن الوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي»، وتضمنت التوصيات أيضاً «تحسين إدارة الاقتصاد من خلال حسم خيار الإصلاح ومكافحة الفساد وزيادة الفاعلية الحكومية والانسجام بين الجهات المختلفة المسؤولة عن صنع القرار الاقتصادي»، إضافة إلى ضرورة «الارتقاء بالأداء الحكومي وبآليات صناعة القرار الاقتصادي».[8]

وقد أدى قيام الدولة وبعض المؤسسات المسؤولة بحملات منظمة، وبعض الاصلاحات الادارية والتشريعية إلى تقدم سورية إلى المرتبة 127 حسب تقرير منظمة الشفافية لعام2010.

وقد احتلت المرتبة الأولى في المؤشر 3 دول هي الدنمارك ونيوزلندا وسنغافورة، حيث حصلت كل منها على 9.3 نقطة في هذا المؤشر، تلاها فنلندا والسويد في المرتبة الرابعة بمجموع 9.2 نقطة.

الجدول (1) يوضح مراتب أعلى الدول في المؤشر مع مراتب الدول الخليجية والعربية:

الدولة	المرتبة	الدرجة
سنغافورة– نيوزيلندة– الدانمرك	الأولى	9.3
فنلندا–السويد–	الرابعة	9.2
كندا	السادسة	8.9
هولندا	السابعة	8.8
استراليا–سويسرا	الثامنة	8.7
النرويج	العاشرة	8.6
ايسلندا–لوكسمبورغ	الحادية عشر	8.5
هونغ غونغ	الثالثة عشر	8.4
ايرلندا	الرابعة عشرة	8.0
النمسا–ألمانيا	الخامسة	7.9

اليابان– بربادوس	السابعة	7.8
قطر	التاسعة عشرة	7.7
بريطانيا	العشرون	7.6
الامارات	الثامنة والعشرون	6.3
البحرين	ثمانية و أربعون	4.9
الكويت	أربع و خمسون	4.5
تونس	تسع و خمسون	4.3
المغرب	خمس و ثمانون	3.4
مصر	ثمان و تسعون	3.1
سورية– لبنان	مائة و سبع و عشرون	2.5
العراق	مائة وخمس وسبعون	1.75
الصومال	مائة وثمانية وسبعون	1.1

ومن ضمن 178 دولة شملها المؤشر حصلت 130 دولة على أقل من 5 درجات، حيث تتفشى الرشوة والفساد فيها بشكل كبير، وجاءت العراق والصومال في ذيل القائمة كما هو موضح أعلاه، حيث تعاني الأولى من الاحتلال الأمريكي والصراع على السلطة، بينما تعاني الصومال من حرب أهلية طاحنة.

وفي هذا السياق ، حققت مصر تقدما ملحوظا في تقرير منظمة الشفافية الدولية السنوي لعام 2010 عن الفساد في دول العالم، بنسبة وصلت لنحو 10% على مؤشر الشفافية، وقفزت إلى المركز 98 كأقل الدول فسادا في التقرير الذي ضم 178، بعد أن كانت في المركز الـ111 بين دول العالم عام 2009.

احتلت مصر ترتيباً متأخراً فى 3 مؤشرات عالمية لعام 2010 هى الرفاهية والشفافية والتنافسية حيث جاءت فى المرتبة الـ٨٩ فى الأول بين 110 دول والـ98 فى الثانى بين 178 دولة والـ81 فى الثالث بين 139 دولة. فى مؤشر الرفاهية قال التقرير السنوى الذى أصدره معهد ليجاتوم الدولى إن هناك تراجعاً فى مستوى معيشة المصريين وتوقعاتهم لمستوى حياة أفضل رغم ارتفاع معدلات النمو فى الاقتصاد.وأوضح التقرير الذى يرصد مستوى المعيشة فى العالم أن مستوى مصر فى التعليم أقل من المتوسط العالمى إلا أن هناك مساواة فى تعليم الإناث والذكور لافتاً إلى تراجع مستوى قطاع الصحة وارتفاع عدد المرضى، وذكر التقرير أن ٤ فقط من كل 10 أشخاص يؤيدون السياسة الحكومية فى الوقت الذى تتزايد فيها معدلات عدم الرضا عن أسلوب التعامل مع قضية الفقر لافتاً إلى تراجع قدرات السكان فى الحصول على الطعام وتراجع الرضا عن مستوى المعيشة.

وتصدرت الدنمارك ونيوزيلندا وسنغافورة الدول الأقل فسادا في العالم فيما تذيلت الصومال القائمة يسبقها أفغانستان والعراق باعتبارهم أكثر الدول التي ينتشر فيها الفساد، بحسب تقارير محلية يوم الاربعاء 27 تشرين الأول2010.

وذكر تقرير المنظمة أن قطر تصدرت الدول العربية كأقل دولة من حيث حجم الفساد بمعدل 7.7 من أصل 10، تليها الإمارات و عمان والبحرين فيما جاءت مصر في المركز الـ11 ،عربيا، بمعدل 3.1.

وتشير المنظمة التي تنشر قائمتها السنوية منذ 1995 إلى أن بعض الدول منها الكويت وقطر بوتان وتشيلي والإكوادور ومقدونيا وجامبيا وهايتي وجمايكا، حسنت أوضاعها منذ 2009، إلا أن دولا مثل التشيك واليونان والمجر وايطاليا ومدغشقر والنيجر والولايات المتحدة تعتبر أكثر فسادا من عام 2009 بحسب التقرير.

وطبقا لتقرير المنظمة فإن حوالي 75% من البلدان وفي طليعتها الدول التي تشهد حروبا مثل العراق وأفغانستان، بين الدول التي يتفشى فيها الفساد، ويتراوح المؤشر الذي وضع استنادا إلى استطلاعات شملت رجال أعمال وأخصائيين، بين 10 لدولة تصنف بأنها "نظيفة" وصفر للدولة التي يتفشى فيها الفساد.وأشارت المنظمة في تقريرها أنها تعتمد في وضع التقرير على التصورات، نظرا لأن معظم الفساد يتم في الخفاء وبالتالي يصعب قياسه، والتي تستمدها من 3 مصادر على الأقل، مشيرة إلى أن تقريرها لسنة 2010 يعتمد على 13 مصدرا من 10 مؤسسات منها بنك التنمية الأفريقي والآسيوي والبنك الدولي و"فريدم هاوس" وغيرها من مؤسسات تهتم بقياس مدى الفساد في القطاع العام والسياسي.

وأعلنت منظمة الشفافية الدولية أن 75 % من دول العالم تقريبا شديدة الفساد بَدءا بالدول التي تواجه حروبا مثل العراق وأفغانستان.

كما وجَّهت المنظمة في دليلها لعام 2010 عن الفساد، تحذيرا إلى الحكومات، معتبرة أن الفساد يهدِّد جهودها لدعم الأسواق المالية ومكافحة الاحتباس الحراري والفقر.[9]

وإلى ذلك يؤدي الفساد إلى سوء تخصيص الموارد العامة للمجتمع بما يناسب مطامع قوى الفساد، فتلجأ هذه القوى إلى توجيه النفقات الحكومية إلى الاستثمارات التي تحقق لها المزيد من الأرباح بعيداً عن تطوير البنية الإنتاجية التي تحقق قيم مضافة على الرغم من حاجة المجتمع إلى تطوير البنية الإنتاجية، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الهدر على حساب الإنتاج، كذلك تعمل قوى الفساد على القيام بأعمال غير ضرورية ولا تحمل أية فائدة من أجل الكسب مثل الإكثار من المؤتمرات والندوات المحلية و الخارجية، أو استقدام الخبراء والباحثين من دول أخرى على الرغم من توافر خبرات محلية أجدر وأكفأ، وأحياناً يكونون لا يعرفون شيئاً عن واقع البلد الذي يأتون إليه و بالتالي زيادة النفقات على الدولة بدلاً من توجيه هذه النفقات إلى استثمارات توظف العمالة، أو إلى صناديق للدعم الاجتماعي.

الرشوة تؤدي إلى زيادة تكاليف المنتجات المختلفة، فالرشوة التي يتقاضاها موظف الجمارك يعكسها التاجر على سعر السلعة، كذلك يؤدي الاحتكار إلى تحكم شخص أوعدة أشخاص بالسعر مما يؤدي إلى أعباء جديدة على المجتمع وعلى الطبقات الدنيا خاصة، كذلك تؤدي الرشوة إلى أن يقوم المتعهد بزيادة التكاليف وبالتالي ترتيب أعباء جديدة على الدولة، ويأخذ الفاسدون الرشوة من المتعهد الذي يقوم بزيادة التكاليف، ويضطر أحياناً المتعهد إلى تعويض التكاليف على حساب النوعية المقدمة، وبالتالي سوء الخدمات المقدمة والاضطرار إلى الاستمرار في الحاجة إلى هذه الخدمات بسبب سوء الجودة وبالتالي استمرار زيادة التكاليف والأعباء على الدولةو بالتالي ازدياد الفقر والبطالة والأمراض الاجتماعية، لازدياد تكلفة المنتجات المحلية والخدمات والعقود والصفقات التجارية والصناعية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة والتي تؤدي إلى الفقر في حال لم تتناسب الأجور مع متطلبات المعيشة .

يؤدي الفساد إلى سوء عمل المؤسسات بشكل عام ومنها المؤسسات التعليمية والصحية والمؤسسات المتعلقة بالتدريب والتأهيل مما يؤدي إلى سوء تنشئة فكرية وإبداعية وصحية للموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنمية

المجتمع و تطويره، و بالتالي عدم القدرة على تهيئة الكوادر اللازمة لتنمية المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية أو الإنسانية وبالتالي ضمان استمرارية الفساد وفق مبدأ الإفساد بحيث تكون مخرجات هذه المنشآت بعيدة عن الأخلاق والمبادئ والنظام والقانون، وبالتالي استمرار الأحوال المعيشة والاجتماعية نحو الانحدار مع تحيز تام لقوى الفساد .

كذلك يؤدي الفساد إلى تقديم الخدمات العامة السيئة بسبب عدم وجود الكوادر والكفاءات التي تستطيع القيام بالمهمات بالشكل المطلوب، وكذلك بسبب عرقلة الخدمة المطلوبة من أجل الحصول على الرشوة وهذا الجو يؤدي إلى الهدر والتسيب والنهب، مما يؤدي إلى امتناع المواطنين في حال وجود الإمكانات المالية عن طلب الخدمة من القطاع العام واللجوء إلى القطاع الخاص، وبذلك تختفي ثقة المواطنين بالقطاع العام الذي يظهر بصورة العاجز أو القاصر عن تقديم الخدمات العامة وأنه خاسر وبالتالي غير قادر على المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يعطي المبرر للكثير من المستفيدين والمعاديين للقطاع العام إلى تبرير إلغائه أو خصخصته، وأحياناً كثيرة يكون سوء الخدمة مبرمجاً لارتباط مصالح الموظف مع القطاع الخاص المنتج لنفس الخدمة، كذلك يؤدي الفساد إلى انتهاك الأملاك العامة و تلويث البيئة وتخريب المظهر الجمالي للمدن.

ينعكس الفساد الإداري سلباً على أصحاب الكفاءات والخبرات والطموحين المتميزين بشكل عام، فعن طريق الإدارة غير الكفوءة التي تحاول الاعتماد على من هم أقل كفاءة منها مراعاة التوصيف الوظيفي أو عن طريق الضغط على أصحاب الكفاءات من أجل السير في طريق الفساد أو وضعهم في أماكن أقل مستوى مما هم عليه علمياً وبما لا يتطلب كفاءة، فتكون النتيجة الإحباط واللا مبالاة أو التفتيش عن بدائل لتحقيق أهدافهم في مجتمعات أخرى يرون فيها أنها تتميز بهياكل إدارية و بكوادر أفضل وأكثر التزاماً وأوفر مساءلة وبالتالي يكون الخيار هو الهجرة خارج أرض الوطن مما ينعكس سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

يؤدي الفساد إلى فقدان ثقة المواطنين والمتعاملين داخلياً والجهات الأجنبية مما يؤدي إلى إنفراد مجموعة معينة بالعقود وبالصفقات الداخلية والخارجية وبالتالي هروب الاستثمارات المحلية وعدم جذب الاستثمارات الأجنبية، وكذلك يؤدي إلى إضعاف روح المبادرة والابتكار والإبداع وبالتالي يضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية، مما يفاقم مشكلة البطالة الموجودة أصلاً وينعكس على معدل النمو وميزان المدفوعات ويؤدي إلى أحد أهم أمراض الاقتصاد وهو الاحتكار وانعدام المنافسة وبالتالي التحكم بالجودة و بالأسعار.

كذلك يؤدي الفساد إلى مجموعة من الآثار الاقتصادية الكلية منها إعاقته للنمو الاقتصادي فما الفائدة من النمو إذا كان يغني الأغنياء ويفقر الفقراء علماً بأن التجربة التاريخية تفيدنا، بأن كل تنمية وكل إصلاح اقتصادي لا يطال جميع فئات الشعب يحدث اختناقات تقود إلى توقفه وفشله، وتقود إلى اضطراب حيال الدولة، و لكن كيف يكون الوضع إذا كان النمو الاقتصادي لا يكفي لقيام تنمية وإنسانية خاصة، كذلك فإن بعض النمو يجهض فرص النمو الاقتصادي ذاته في المستقبل.

- **المنعكسات الاجتماعية:**

للفساد منعكسات عميقة على المجتمعات المصابة به، فهو يؤثر على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، حيث يسهم الفساد في إعادة توزيع الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة، و يؤدي إلى زيادة عدد المهمشين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وبالتالي ازدياد الفجوة بين الفقراء الذين يشكلون الأغلبية العظمى والأغنياء، وبالتالي يتحكم رأس المال بالقرار بشتى أنواعه، وتهمش الكوادر المؤهلة والمتوازنة والتي تعيش بعضها بازدواجية و بانطوائية.

وهنا يجب لفت النظر إلى أن الفساد يخلق نوعاً جديداً من الصراع الطبقي يأخذ شكلاً أفقياً وعامودياً، فبالإضافة إلى الصراع التقليدي ينتج عن الفساد صراع جديد بين طبقات جديدة تكونت عبر أموال وصفقات مشبوهة، و بين بقايا طبقة برجوازية وصلت إلى ما هي عليه عن طريق التراكم الناجم عن أموال مستثمرة في مشاريع نظامية و وفق طرق نظامية و غالباً ما تحاول الطبقات الجديدة إزاحة هذه الطبقات بشتى الأساليب وغالباً ما يكون الصراع لصالحها، كذلك يقوم صراع بين بقايا الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الجديدة البعيدة عن الأخلاقيات التقليدية والمتوارثة؛ بالإضافة إلى نشوء طبقة فقيرة تشكل غالبية المجتمع مع نزوح الكثير تحت خط الفقر، هذا الصراع الذي يعوق تطور المجتمع بكافة أشكاله و يعوق عمليات التنمية.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999، إلى أن خمس سكان العالم يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على 86% من الناتج المحلي الإجمالي و82% من أسواق الصادرات في العالم و68% من الاستثمارات الأجنبية والمباشرة و74% من خطوط العالم الهاتفية. وأما خمس السكان ممن يعيشون في القاع، في أشد البلدان فقراً؛ فإنهم يحصلون على حوالي 1% في كل قطاع من هذه القطاعات.

وفي المقابل حقق أغنى 200 شخص في العالم زيادة بأكثر من الضعف في صافي ثرواتهم خلال السنوات الأربع الممتدة من 1995 إلى 1998، حيث بلغت تريليون دولار.

وكذلك يؤدي الفساد إلى زيادة الجرائم الاجتماعية كالدعارة والمخدرات والقتل مما يؤدي إلى تخلخل في البنيان الاجتماعي وبالتالي تنقص مناعة المجتمع أمام أغلب الأمراض، وهذا ما نجده في مصر التي أرغمت على القبول بالوصفات الجاهزة للمؤسسات الدولية:

فقد أدت السياسات الاقتصادية المتسرعة في بلد مثل مصر، إلي خلخلة التوازنات الاقتصادية الاجتماعية، فأطلقت آلية السوق، وحرية العرض والطلب، والخصخصة المنفلتة، وبيع أصول الدولة بأسرع وأدني الأثمان، فجرى في ظل الليبرالية الشرسة هذه نقل الثروات إلى فئات جديدة، وشرائح صغيرة من رجال الأعمال، عمدوا إلى دخول البرلمان وتولي الوزارات المهمة، وتطويع التشريعات القانونية، والسياسات التنفيذية لتحقيق أقصى أهدافهم في أيسر السبل.

وبعد أن كانت مصر منقسمة إلي طبقات ثلاث، ثرية، وفقيرة، وبينهما الطبقة المتوسطة الأوسع والأكبر، أصبحت الآن طبقات ثلاثا بمفاهيم مختلفة، هي طبقة الأثرياء الجدد، وطبقة الفقراء الدائمين، وطبقة تحت خط الفقر، وهي مع الثانية تضمان أكثر من95% من الشعب المصري (يقول تقرير لجمعية من منظمات المجتمع المدني أن1% من الأثرياء يمتلكون50% من الثروة المصرية) الأمر الذي يعكس سوء توزيع الثروة بين فئات المجتمع وأفراده.[10]

وفي إحدى دراسات المركز القومي للبحوث الاجتماعية في مصر، يقول الباحثون: إن المناطق العشوائية تقدم صورة مأساوية لحياة قطاع من السكان، أسر من خمسة أفراد أو أكثر يعيشون في غرفة صغيرة من دون مرافق، رب أسرة عاطل أو عاجز، تتولي الزوجة الأم إدارة شؤون الحياة بلا مصادر، مع ما يتركه ذلك كله من تأثيرات نفسية

واجتماعية لا تقل قسوة عن نقص الماديات، تصل بمثل هذا الإنسان إلى الشعور التام بالعجز، مرورا بالاكتئاب، وانتهاء بالجريمة.

ولفهمٍ أعمق لتأثير ظاهرة الفساد أوردنا الجدول التالي الذي يبين العلاقة بين مستوى الفساد والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في بعض الدول النامية المصابة بهذا الداء للعقد الأخير من القرن العشرين المنصرم:

الجدول (2) يوضح العلاقة بين مستوى انتشار الفساد وبين مؤشرات الأداء الاقتصادي والواقع الاجتماعي

اسم الدولة	مستوى الفساد	المؤشرات الاقتصادية						المؤشرات الاجتماعية				
		نصيب الفرد من الناتج (دولار)	معدل النمو السنوي %	نصيب الفرد من الديون الخارجية	نصيب الفرد من الاستثمارات الخاجية	معدل خدمة الدين الخارجي من الصادرات	دليل الفقر البشري	نسبة المشاركة في الانتخابات	العمر المتوقع عند الولادة	نسبة الاميين بين البالغين أكبر من 15 سنة	نسبة السكان الذين لا يحصلون على صرف صحي	عدد المسجلين لكل 100 ألف نسمة
الصين	2.43	750	9.2	123	36.2	8.6	30	غ.م	70.1	17.2	76	غ.م
اندونيسيا	2.65	640	4.1	732	1.7–	33	46	93	66.7	14.3	47	22.06
مصر	2.84	1290	4.6	484	16.3	9.5	55	48	65.6	46.3	12	غ.م
تركيا	3.54	1360	4.4	1582.1	12.5	21.2	24	87	69.3	16	20	74.4
الأردن	4.89	1160	6.2	1346.6	35.4	16.4	7	47	70.4	11.4	1	غ.م
ماليزيا	5.32	3670	6.4	2092.2	174.1	8.7	18	غ.م	72.2	13.6	6	122.8
تشيلي	6.8	4990	8.3	2452.8	333.7	22.3	4	86	75.1	4.6	غ.م	155.9

المصدر :تقرير التنمية البشرية لعام 2000 فيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 1997 فيما يتعلق بالفساد (مع التحفظ على أرقامه لاعتماده على معلومات خارجية).

تم اختيار بلدان ذات مستويات نمو متقاربة، كما تم اختيار المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر ارتباطاً بالفساد حسب اعتقادنا، وتم ترتيب الدول تنازلياً، أي من الدول الأكثر فساداً إلى الدول الأقل.

ويلاحظ وفق هذا الجدول ما يلي:

– العلاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي و مستوى الدخل الفردي في هذه الدول وبين مستوى انتشار الفساد فيها إلا بعض الاستثناءات التي مردها الأخطاء في الأرقام حسب اعتقادنا كالصين.

– كما يلاحظ علاقة ارتباطٍ مباشرة وعكسية بين نصيب الفرد من الديون الخارجية والاستثمارات الخارجية وبين مستوى انتشار الفساد، حيث إن المؤسسات المالية والشركات الأجنبية تتحاشى التعامل مع الدول التي ينتشر فيها الفساد.

– العلاقة الطردية بين انتشار الفساد و دليل الفقر البشري الذي يقيس درجة الحرمان من حيث طول العمر والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق، فيلاحظ ارتفاعه في الدول التي ينتشر فيها الفساد وانخفاضه في الدول التي يقل فيها.

– التناسب الطردي بين المؤشرات الاجتماعية وبين مستوى انتشار الفساد في المجتمعات، حيث نلاحظ ازدياد الأمية، ونسبة من لا يحصل على الصرف الصحي من السكان مع ارتفاع معدل الفساد في المجتمع.

وهكذا نجد حسب المعطيات الوادة في الجدول علاقة ارتباط واضحة بين مستوى انتشار الفساد وبين مؤشرات الأداء الاقتصادي والواقع الاجتماعي.[11]

- **المنعكسات السياسية:**

لعب الفساد في القرن الماضي دوراً كبيراً في إعادة توزيع الثروات بين الدول الامبريالية الغربية والدول النامية، فقد استطاعت الدول الغربية نهب وسلب الثروات الطبيعية من الدول الأخرى عن طريق الغزو والاستعمار، هذا الغزو الذي لم تنهه إلا بعد أن أطمأنت إلى وجود طرقٍ أخرى للنهب، تمثلت في وجود قوى تابعة أوعن طريق إحباط أية محاولة تنموية.

ولكن بروز سياسة القطبين و النهجين الرأسمالي والاشتراكي أدى إلى مناورات قامت بها بعض الدول المتحررة، أثمرت عن انجازات تنموية كبيرة حققت الكثير من العدالة الاجتماعية و الاقتصادية، هذا الصراع جعل معظم الدول الغربية تحقق لمواطنيها الخدمات الاجتماعية والاقتصادية فيما يسمى دول الرفاه الاجتماعي، هذا الرفاه الذي سرعان ما قوض بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، و بروز قطب واحد ، أحس أنه مالك العالم و يجب أن يكون الجميع تحت قيادته في جميع المجالات، و بالتالي سيطر على مؤسسات دولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، و الشركات المتعددة الجنسيات، والأمم المتحدة، و باستخدام الثورة التقنية كالفضائيات والانترنيت من أجل فرض أسلوب اقتصادي جديد على العالم هو الأسلوب الليبرالي أو ما يسمى الليبرالية الجديدة، وكان هناك هرولة من بعض الدول وممانعة من دول أخرى، هذه السياسة أدت إلى سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على معظم دول العالم وزيادة الفقر، و ازدياد عدد الأثرياء في العالم.

إن التطور التاريخي للنظام الرأسمالي وصل إلى مرحلة التمركز القوي الرأسمالي لفئات قليلة، هذه الفئات التي تمتلك القرار الاقتصادي العالمي والقرار السياسي والاجتماعي عن طريق سيطرتها على المؤسسات الدولية الاقتصادية والسياسية التي سبق أن ذكرناها وعن طريق السيطرة على البنوك والبورصات التي بنيت بتأنٍ لخدمة مصالحها، وبالتالي فإنه يجب على الجميع الارتباط بها عن طريق تهيئة اقتصادياتها للولوج إليها وعن طريق السياسات اللا أخلاقية والتي كانت المضاربات أهمها، وهنا نجد أن ما يسمى بعولمة رأس المال كان من أخطر أنواع ما يسمى بالعولمة؛ فالاحتكارات العالمية و التي رأت أن تعظيم الثروة ومحاصرة الأعداء، يجب أن تكون عبر سياسات اقتصادية إضافة إلى الإجراءات السياسية والعسكرية بعد أن أثبتت أن الغزو والحرب لا يحقق الغاية الكاملة، فكان هناك سياسات أدت إلى تخفيض سعر الدولار ورفع أسعار النفط وبالتالي إلى تضخم عالمي، استفادت منه شركات النفط وعبئت أغلب أمواله في الأسواق المالية بكميات تتجاوز القيمة الحقيقية للأصول بأضعاف مضاعفة، ولكن هذه السياسات أدت إلى انعكاسات سلبية على المستوى الداخلي للقوة الشرائية والتي انعكست بدورها على قدرة مواطنيهم على الوفاء بالتزاماتهم وبالتالي حصلت أزمة القروض العقارية والتي تراكمت، ولكنهم لم يبالوا بشكل مقصود لأن هناك أموالاً ضخمة من غلاء النفط استثمرت عندهم، وبقي جزء كبير لدى الدول المنتجة للنفط، وبالتالي يجب سلبها وكان ما كان، و قد أدت الأزمة إلى فقدان ثقة العملاء بالنظام المالي وبالتالي لم تستطع الأموال التي ضخت في الأسواق من معالجة الخلل ما أدى لزيادة الخسائر؛ وأدى ذلك إلى قيام الدول الأوروبية الكبرى كألمانيا وبريطانيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في السوق عن طريق ضخ الأموال في المصارف الكبرى على الرغم مما يعانيه هؤلاء من هذا المصطلح، و هكذا أدت هذه الأزمة إلى فقدان الملايين لفرص العمل في جميع دول العالم وخاصة في

الدول القائدة لهذا النهج ففي الصين فقد أوائل عام 2009، 20 مليون مواطن ريفي وظائفهم، وحوالي 600 ألف مواطن أمريكي في الشهر الأول من العام ذاته و وصل معدل البطالة إلى 7.6% وهو أعلى معدل منذ عشرات السنين، وفي بريطانيا فقدت حوالي 300 ألف فرصة عمل، و في الخليج العربي ألغيت استثمارات بحوالي 150 مليار دولار، مع خسارة حوالي 130 ألف عامل فرص عملهم، و بالتالي ازدياد العاطلين عن العمل وازدياد الفقراء على مستوى العالم، و تكريس ثراء الأغنياء، فالأزمة قد أدت إلى ازدياد عدد الفقراء بحوالي 100 مليون، علماً بأن عدد الفقراء في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 35مليون، وأن هناك 1%من السكان يمتلكون 20% من دخل البلاد، و أنه في عام 1996بلغت إيرادات أكبر (500) شركة متعدية الجنسيات حوالي 44%من الناتج العالمي البالغ (23000) مليار دولار .[12].

كما أدى على المستوى الداخلي في الدول المصابة بهذا الداء إلى سيادة روح المصلحة الفردية سواء بالنسبة للفاسد أو للمواطنين العاديين ما أدى إلى إضعاف الروح الوطنية فيه.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

وبناءً على ما تقدم نقول:

1- للفساد أسباب مختلفة اجتماعية، اقتصادية، إدارية، قد تتضافر جميعها في خلق ظاهرة الفساد في مجتمعٍ ما، أو قد تؤثر بعضها دون الأخرى ما يؤدي إلى اختلاف ظاهرة الفساد بين مجتمع وآخر من حيث الحجم ومدى الانتشار.

2- للفساد انعكاسات اقتصادية كثيرة فهو يؤثر على حجم الموازنة والناتج الاجتماعي والنمو الاقتصادي ومستوى معيشة المواطن، والتنمية بشكلٍ عام.

3- للفساد انعكاسات اجتماعية خطيرة فهو يؤدي إلى الخلل بالعدالة الاجتماعية ويؤدي للقضاء على الطبقة الوسطى وإلى حدوث صراعٍ طبقي، كذلك إلى ظهور أمراض اجتماعية خطيرة كالمخدرات والجريمة المنظمة.

4- تعمق الفساد في مجتمعٍ ما، يؤدي إلى تغلغل عوامل التخلف والفشل في جميع قطاعات هذا المجتمع.

5- للفساد انعكاسات سياسية فهو يؤدي إلى سيادة روح المصلحة الفردية سواء بالنسبة للفاسد أو للأشخاص العاديين مما يؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني فيها وكذلك يؤدي إلى ضعف المقاومة والممانعة للقوى الامبريالية والمؤسسات التابعة لها.

6- الفساد ظاهرةٌ غير مقترنة بنظامٍ سياسي معين، أو إيديولوجيا معينة، أو مجتمعٍ معين، وهو ظاهرةٌ منتشرةٌ في القطاع العام كما في القطاع الخاص.

7- الدول المتقدمة هي الدول الناجحة في محاربة الفساد، وفي تطبيق مبدأ سيادة القانون في مجتمعها.

التوصيات:

إن الفساد مرض مشخص انتشر بشكل واسع يجب مواجهته و التصدي له رغم صعوبة ذلك، وحسب رأينا يمكن اللجوء لبعض الاجراءات لمواجهته ومنها:

1_ الإصلاح الإداري:

إن الموارد البشرية العنصر الأهم في نجاح أي ادارة، ولتحقيق هذا الشرط يجب القيام بما يلي:

- أن يكون التعيين على أساس الكفاءات و القدرات و المهارات التي تناسب الوظيفة، مع التأهيل والتدريب المستمر لكوادر جديدة، فالإصلاح الإداري و القضاء على الفساد لا يقوم من دون وجود إدارة قوية و نزيهة و فاعلة .
- توحيد أجهزة الرقابة و اختصارها في جهاز أوجهازين فاعلين خيراً من تعددها من دون فاعلية وتضارب في عملها، وأن تكون هذه الأجهزة غايتها حسن سير العمل، أثناء العمل وبعده وبالتالي أن لا تعتمد على الرقابة اللاحقة فقط وإنما كشف الأخطاء أثناء سير العمل وأحياناً التنبيه قبل وقوع الخطأ و فصل هذه الأجهزة عن السلطة التنفيذية .
- تخفيف الروتين والقيود والإجراءات الحكومية وتسهيل الاتصال بين المواطن ومختلف الأجهزة الحكومية.
- إصلاح التشريعات بحيث توفر قدراً كبيراً من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم قضائية أم إدارية، التي من شأنها الحد من انتشار الفساد و كذلك تعطي القدرة على المساءلة و المحاسبة السريعة والقاسية للجميع، فالكل تحت القانون.[13]
- التخلص من المركزية، في حال الوصول إلى العناصر الكفوءة القادرة على المبادرة و الإبداع .

2- إصلاح سياسة الأجور والرواتب والمكافآت المالية والمادية؛ بحيث تتناسب مع المستوى المعيشي من جهة، وتحقق نوعاً من الربط بين الأجر والإنتاجية، من جهة أخرى يعد من المجالات الهامة التي يجب أن يبدأ الإصلاح بها، فالأجر المقترن بالكفاءات والمهارات الجيدة يؤدي إلى الإنتاجية الجيدة، وإن النوعية الجيدة من المؤهلات والكفاءات غالباً لا تعطي الإنتاجية المناسبة دون سياسة تحفيزية من الأجور وملحقاتها إضافة إلى أن السياسة المناسبة من الأجور تؤدي إلى التخفيف من :

- الفساد والهدر والذي يمكن الاستفادة من الأموال التي تنتج عنها في منح فرص عمل.
- هجرة الكفاءات والعقول والتي يمكن الاستفادة منها في إعداد و تأهيل كوادر.
- إتاحة فرص عمل كثيرة من خلال:

أ – الاكتفاء بعمل واحد في حال كانت الأجور تحقق مستوى معاشياً يحقق الحياة اللائقة للأسرة بدلاً من العمل بأكثر من وظيفة.

ب – هناك الكثير من الذين يقومون بالعمل وهم غير راغبين به و خاصة من النساء، و بتوافر المال يتخلون عن فكرة العمل.

د – إن سياسة الأجور المناسبة تؤدي إلى التخفيف من عمالة الأطفال و بالتالي إتاحة فرص عمل جديدة .

هـ – إن سياسة الأجور المناسبة تؤدي إلى تحسين الخدمات التعليمية و الصحية بما يؤدي إلى تطور في تنمية الموارد البشرية في حال ترافقه مع إصلاح التعليم والإصلاح الإداري .

و– إصلاح الأجور يؤدي إلى تمكين الأسرة من متابعة و مراقبة أطفالها مما يؤدي إلى تحسن في تنشئة الأسرة لأطفالها.

ز – إصلاح الأجور يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر كمرحلة مبدئية من أجل القضاء عليه.

حـ– إصلاح الأجور يؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين كون الأجور تعتبر من المحفزات التي تشجع العاملين على بذل كافة الجهود أثناء العمل .

3 – الوصول إلى جودة الخدمات الصحية، واستمرار القطاع الصحي العام بتأمينها للجميع وخاصة للشرائح الفقيرة.

4 – حل مشكلة السكن العشوائي بأسلوب وطني إنساني يضمن حقوق المواطن و الدولة .

5 – سن قانون جديد للعمل يراعي حقوق العمال وأصحاب العمل، بحيث يضمن استقرار و استمرار العمالة ، بما ينعكس على الإنتاج و الإنتاجية .

6 – اعتماد مبدأ الشفافية في عمل الادارة للحد من آفة الفساد التي تضرب القطاع العام بشكلٍ خاص وتشل عمله وتتركه خاسراً.

7_ بالإضافة إلى ما سبق يجب أن تلعب كل من مؤسسات الأسرة والتعليم والإعلام ورجال الدين دورها في تنشئة الأفراد تنشئة قيمية أخلاقية وطنية تحترم القانون والنظام.

وفي النهاية نقول إن الانعكاسات السلبية للفساد تزداد باتساع منطقة إصابته، وإن عدم معالجة هذا الداء سيؤدي إلى نتائج كارثية، و بالتالي للحد من آثاره يجب أن نمتلك النية الصادقة و لإرادة القوية والإدارة الكفوءة.

المراجع:

(1)الشهري، محمد أمين،2007، الفساد والجريمة المنظمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 37.

(2)كيتجارد، روبرت ،1994، السيطرة على الفساد، ترجمة د. علي حسين حجاج، مراجعة فاروق جراز، دار البشير، عمان، الأردن، 19.

(3)كوفمان ، دانيال وآخرون، الفساد والتنمية التمويل والتنمية، آذار، 7,1998.

(4)مورو، باولو،1998، الفساد ، الأسباب والنتائج ، التمويل والتنمية، آذار، 11 – 13.

(5)د.القاضي، حسين، 2009، الفساد وسوء توزيع الثروة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق.

(6) د.ديب، سنان، 2009، الفساد وسوء توزيع الثروة ،ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، دمشق.

(7)تقارير التنمية البشرية للأعوام 1999_ 2007.

(8)حميدي، ابراهيم، 2005، "اختلالات جوهرية" في الاقتصاد السوري تتطلب حسم خيار الاصلاح ومكافحة الفساد، دار الحياة، لندن.

(9)تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010.

(10)أنور، أحمد، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،2001.

(11)د.خليل، رشاد حسن، الفساد في النشاط الاقتصادي(صوره وآثاره وعلاجه)، جامعة الأزهر في القاهرة، كلية الشريعة والقانون، طبعة تمهيدية، 2004.

(12)د.أبو حمود، حسن، 2002، الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول، 452.

(13)د.ناصر، ناصر، تفكيك ظاهرة الفساد، مجلة النبأ ، العدد80، 2006.